# التضخّم وآليات تأثيره في معدلات الفقر

**أحمد فتحي عبد المجيد**

أستاذ مساعد، كلية الحدباء الجامعة، الموصل ــ العراق.

**بشار أحمد العراقي**

مدرّس، كلية الحدباء الجامعة، الموصل ــ العراق.

## مقدمة

لا يمكن النظر إلى الفقر بِعَدِّه ظاهرة أبدية مرتبطة ومتأصلة بالحضارات الإنسانية تظهر بفعل عوامل بيولوجية يتوارثها الأفراد والمجتمعات، ولا هي نتاج أخطار ظرفية في ممارسات معيّنة يمكن تفاديها، إنما هي نتاج أنماط تاريخية محدّدة في العلاقات التي تربط بين مكوّنات المجتمع نفسه، وتحكم جوهر منطق النظام المحيث له، وبالتالي فظاهرة الفقر هي حالة مزمنة، وإن كانت أكبر تشدّداً في بعض الظروف، وأضعف في ظروف أخرى، لها أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية لا يخلو منها أي مجتمع إنساني، وإن اختلفت درجة تطوره ومستوياته تبعاً لهذا المجتمع أو ذاك في ضوء معايير تختلف من مجتمع إلى آخر، دون المساس بالحدّ الأدنى من الفقر الذي لا يخلو منه أي مجتمع.

ونظراً إلى ما يتّسم به من تعدّدية وتعقيد الأبعاد والأسباب والآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد عدّ الفقر أحد أهم التحديات الجدية للقيم الإنسانية والأمان الاجتماعي والرقي الحضاري التي تواجهها المجتمعات والحكومات والنظريات الاقتصادية والاجتماعية منذ أقدم العصور، نتيجة العلاقات السببية المتبادلة بينه وبين المتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المسببة له والمتأثرة به.

وعلى الرغم من التحسّنات الكبيرة والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهائلة التي شملت معظم بلدان العالم، فما زال الفقر باقياً ضمن حدود المشكلة الإنسانية الأهم، وهو ما دعا معظم الباحثين والمفكّرين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين إلى الاهتمام والتفكير، على مختلف المستويات الدولية والقومية والمحلية، بمحاولة الوقوف على عوامل ومسبّبات انتشاره، والسير باتجاه الوصول إلى شتى السبل التي تحدّ من وجوده ونموه واتّساع رقعته، التي تشكل الاختلالات الهيكلية في البيئة الاقتصادية، وما تسببه من تأثيرات سلبية في بعض المتغيّرات الاقتصادية التي يعدّ التضخّم أحدها ومن أهمها.

مما تقدّم تنبع أهمية البحث التي تتمثل مشكلته الأساسية بتفشي الفقر واتّساع رقعته وحدّته، وفقدان العديد من البلدان وعجزها عن إيجاد الوسائل والسياسات الكفيلة بالتعامل معه، ومحاولة تحديد مدياته وتقليص آثاره.

وعليه، فقد هدف البحث، استناداً إلى ما سبق، إلى محاولة إلقاء نظرة بانورامية على التضخّم بنظرياته ومحدّداته وأسبابه، والعمل على بناء إطار نظري تحليلي، واستشراف نموذج كمّي للأثر الذي يتركه التضخّم في معدلات الفقر، والكشف عن آليات حدوث ذلك.

ولاستكمال ذلك، انطلق البحث من فرضية أساسية تتمثل بخضوع معدلات الفقر في البلدان النامية، بصورة سلبية، للارتفاعات الحاصلة في المستوى العام للأسعار بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عبر قنوات متفرعة تتمثل بالتباين في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي.

ولإثبات ما تقدّم، وتحقيق أهداف البحث الأساسية، تمّ الاعتماد في منهجيته على المنطلقات النظرية والدراسات التطبيقية المتناولة للتضخّم وأثره في معدلات الفقر، التي دُعمت بالتحليل الكمّي المستند إلى التكنيك الإحصائي للتحليل الباثي، وبالاعتماد على بيانات المقطع العرضي للمتغيّرات المستخدمة في البحث.

## أولاً: التأصيل النظري والتطوّري للتضخّم

يشكل التضخّم بِعَدِّه انعكاساً طبيعياً للاختلالات الحاصلة في القوى الاقتصادية المتوازنة، أحد أهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها معظم الاقتصادات العالمية، سواء المتقدمة منها أو النامية، وإن كانت بدرجات متفاوتة في الحجم والتأثير.

ويكتسب التضخّم بِعَدِّه ظاهرة كلية ديناميكية أهميته من خلال ما يحدثه من تأثيرات اقتصادية تنعكس باتجاهات غير مرغوب فيها على متغيّرات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وربما السياسية.

وتشير معظم الأدبيات الاقتصادية إلى وجود تنافس واسع بين النظريات الاقتصادية في تفسيرها لمصادر القوى التضخمية الدافعة أو الباعثة إلى الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار، ويعكس هذا التنافس اختلاف الفلسفات الاقتصادية التي تستند إليها تلك النظريات وتباين البنى الهيكلية للمجموعات الاقتصادية الدولية المختلفة.

ففي إطار التحليل الكلاسيكي، وبوساطة نظرية كمية النقود (Quantity Theory of Money) التي شكلت خلاصة الجانب النقدي للفكر الاقتصادي السائد خلال الفترة السابقة للنظرية الكاينزية العامة، التي جسّدت من قِبل الاقتصادي إيرفين فيشر (Irving Fisher) بصيغة «معادلة التبادل» (The Equation of Exchange)، عدّ التضخّم استناداً إلى فروضها الأساسية دالة إيجابية نسبية في كمية النقود المعروضة.

وسعياً وراء تطوير نظرية كمية النقود ابتكر اقتصاديو كامبريدج (Cambridge) ما عرف بـ «معادلة الأرصدة النقدية» (The Cash Balance Equation) التي ترجّح التغيّرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار إلى اختلال التوازن بين الطلب على النقود وعرضها.

وفي محاولة لمعالجة النقص الذي اعترى النظرية الكمية، المتمثل بعدم قدرتها على شرح وتوضيح القنوات التي يتمّ عن طريقها زيادة المعروض النقدي، بيّن ويكسل (Wicksell) أن النقود الجديدة تتدفق إلى الاقتصاد من خلال الائتمان المصرفي الذي يتجاوز حجم الادخار الجاري، مسبباً تخلفاً في حجم المعروض الكلي الثابت من السلع والخدمات عن الإنفاق الكلي، يقود المستوى العام للأسعار إلى الاتجاه نحو الصعود.

ولتقديم وسيلة جديدة لدراسة العوامل المحدّدة للمستوى العام للأسعار، اعتمد كاينز

(Keynes) مجموعة من المعادلات التعريفية[1]، استنتج من خلالها أن المستوى العام للأسعار يتحدّد بكلفة الإنتاج والأرباح الكلية الطارئة (الفرق بين قيمة الاستثمار وحجم الادخار) التي تخضع لتقلبات كمية النقود، ومن خلال ما تحدثه هذه التقلبات من تفاوت بين سعر الفائدة النقدي وسعر الفائدة الطبيعي، الذي يخلق بدوره اختلالاً بين الاستثمار والادخار ينعكس على تلك الأرباح، وبذلك يتبع كاينز خطوات ويكسل في تحليل أثر تغيّر سعر الفائدة في العلاقة بين الاستثمار والادخار والمستوى العام للأسعار.

ومن خلال مؤلّفه **النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود** ميز كاينز من خلال ما أطلق عليه بفائض الطلب بين التضخّم الجزئي، الذي يعزى ظهوره إلى بروز الاختناقات في المرحلة ما قبل وصول الاقتصاد القومي إلى التوظف الكامل[2]، التي تنتج من انخفاض مرونة عرض بعض عناصر الإنتاج لمواكبة الطلب المتزايد عليها، وبين التضخّم البحت، الذي يعزى ظهوره عند وصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظف الكامل، إلى بلوغ قيمة مرونة العرض الكلي الصفر[3].

وقد أطلقت على هذه النظريات التي ترجع التضخّم إلى العوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بوتائر لا تتناسب مع زيادة العرض الكلي، وبالتالي تحدث ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، بحسب نظرية جذب الطلب (Full Inflation Demand).

وفي مواجهة القصور الذي اعترى النظريات التي تؤكد جانب الطلب في تفسيرها التضخّم، نادى بعض الاقتصاديين بنظرية التضخّم بدفع الكلفة (Cost Push Inflation) التي يتلخص جوهرها بأن الارتفاع العام للأسعار يعزى إلى تصرّفات بعض الجماعات الاحتكارية المتمتعة بقوة سوقية كبيرة قادرة على دفع دخول عناصر الإنتاج إلى الأعلى، محدثاً ارتفاعاً في نفقات الإنتاج تنعكس على المستوى العام للأسعار بالارتفاع.

وبانتشار ظاهرة التضخّم الركودي (Staginflation) في سبعينيات القرن الماضي، أخذت أفكار النقوديين بزعامة الأمريكي فريدمان (Friedman) مكانتها المتقدمة في التحليل الاقتصادي، لتعيد الحياة إلى نظرية كمية النقود الكلاسيكية، ولكن بمنطلقات جديدة تنظر من خلالها إلى التضخّم على أنّه ظاهرة نقدية بحتة، يجد مصدره الرئيسي في اختلال التوازن بين معدلات نمو المعروض النقدي ونمو كلّ من حجم الناتج الإجمالي والتغيّر في الطلب الكلي على النقود (أو سرعة دوران النقود). ومن جانب آخر يرى العديد من الاقتصاديين أن الاختلالات الهيكلية الحاصلة في البناء الاقتصادي للبلدان النامية يعدّ من أهم الأسباب التي

(١) John Maynard Keynes, *A Treatise on Money*, 2 vols. (New York: Harcourt, Brace, [1930]).

(٢) John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money* (New York: Harcourt, Brace, 1936).

(٣) نعمة الله نجيب [وآخرون]، **مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية** (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠١)، ص ٣٨٨ ـ ٣٨٩.

يحرك القوى التضخمية باتجاه تعظيم كمية النقود المعروضة، مغيّبة بذلك حالة التوازن الموجودة بين التدفقات السلعية والتدفقات النقدية في الاقتصاد، مسببة انتقال المستوى العام للأسعار إلى نقطة توازن جديدة أعلى من الأولى.

## ثانياً: آليات تأثير التضخّم في معدلات الفقر

يشكل انحراف المتغيّرات الاقتصادية عن مستوياتها التوازنية أهم القنوات التي تمرّر من خلالها آثار التضخّم غير المرغوب فيها في مكوّنات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يتميز الفقر بكونه أحدها، حيث يعدّ التضخّم أحد المتغيّرات المفسّرة للفقر في الاقتصادات العالمية، وخاصة تلك التي تسارعت معدلاته فيها، فهو يشكل عاملاً رئيسياً مهماً يمكن أن يساهم في رفع معدلات الفقر وزيادة شدّته في البلدان التي تعاني امتلاكها قوى تضخمية فعّالة تدفع المستوى العام للأسعار إلى الاتجاه نحو مستويات متقدمة منه باتجاه الأعلى[٤].

وتشير معظم الأدبيات الاقتصادية في تفسيرها آلية تأثير التضخّم في الفقر إلى قناتين رئيسيتين:

**ـ القناة الأولى: معدل النمو الاقتصادي (التضخم ـ النمو الاقتصادي ـ معدل الفقر)**

تؤكد معظم التجارب الدولية قدرة النمو الاقتصادي السريع والمتواصل في الحدّ من الفقر، حيثُ إنَّ تقليص معدلات الفقر غالباً ما يتطلب موارد اقتصادية لا يمكن توافرها دون تحقيق معدلات نمو مستمرة ومرضية[٥].

لقد أظهرت معظم الدراسات المتعلّقة بأثر النمو الاقتصادي في الفقر أن البلدان التي تمتلك معدلات نمو متوسطة وسريعة قادرة على خفض نسبة الفقراء، إلا أن ذلك لا ينفي إمكانية بعض البلدان على تحقيق نجاحات كبيرة في التقليل من معدلات الفقر في أي معدل نمو مفترض، كما أنّه لا ينفي فشل بعض البلدان في تخفيض مستويات الفقر على الرغم من نجاحها في تحقيق معدلات نمو ليست بالسالبة. غير أن جميع المهتمين في الدراسات الخاصة بالفقر يؤمنون بأن النمو الاقتصادي يعدّ العامل الأكثر فعالية في تحقيق معدلات منخفضة في الفقر[٦].

مما تقدّم، يتضح مدى أهمية التضخّم في التأثير في معدلات الفقر وشدّته، وذلك من

(٤) Rebecca M. Blank and Alan S. Blinder, «Macroeconomics, Income Distribution, and Poverty,» paper presented at: *Fighting Poverty: What Works and What Doesn't*, edited by Sheldon H. Danziger and Daniel H. Weinberg (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1986), pp. 180-208.

(٥) نجي بفيرمان، «الأزمة الاقتصادية والفقراء في بعض بلدان أمريكا اللاتينية،» **التمويل والتنمية** (حزيران/ يونيو ١٩٨٧)، ص ٣٤.

(٦) جوزيف ستكلتز، **العولمة ومساوئها**، ترجمة فالح عبد القادر حلمي (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٣)، ص ١٠٢.

خلال ما يحدثه من تأثيرات في معدلات النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول طبيعة العلاقة الجدلية التي تربط معدلات التضخّم بالنمو الاقتصادي، وبالشكل الذي يعطي اتجاه التأثير ومعدلاته الصفة القاطعة، إلا أن معظم الاقتصاديين يميلون باتجاه دعم التأثير الإيجابي لمعدلات التضخّم المنخفضة، بعكس تأثيره السلبي لمعدلاته المرتفعة على النمو الاقتصادي. ففي دراسة أجريت على البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي يشير غوش وفيليبس[(٧)] إلى أن لمعدلات التضخّم المنخفضة تأثيراً إيجابياً في النمو الاقتصادي، في حين كان لمعدلات التضخّم المرتفعة آثار سلبية في الناتج الحقيقي، حيث تشير معظم الآراء الاقتصادية إلى أن ما يسمّى بـ «التضخم التدريجي» المحكوم لضمان ارتفاع متسلسل في الأسعار يعدّ أحد العوامل الاقتصادية المحفزة لتحقيق نمو اقتصادي متسارع[(٨)]، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار وتحويل المدّخرات الصغيرة إلى رأس مال نقدي، وتسهيل عملية تخفيف الضغط من جانب الديون القائمة، ومن ثمّ خلق طريق إضافي للتوسع في الائتمان. وبالتالي يساعد على التحكم في الدورة الاقتصادية بإطالة فترة الانتعاش والتحكم في آلية تكوين الأسعار، متيحاً بذلك تحويل جزء أكبر من الأرباح إلى رأس مال[(٩)]، حيث يمكن لمعدلات التضخم، كما يشير مانديل (Mundel)، أن تمارس تأثيرها باتجاه تخفيض ثروة الأفراد، ويتطلب الأمر بالتالي، من أجل الحصول على تراكم للثروات، زيادة الادخارات، مما يعني تراكم رأس المال وتسريع النمو الاقتصادي[(١٠)].

إلا أنه في البلدان النامية (التي تساهم بالنسبة العظمى من فقراء العالم)، بسبب تباين الآليات الكامنة وراء توليد المعدلات المنخفضة للتضخّم، ونتيجة الاختلالات المتأصلة في تركيبه بنيتها الهيكلية، وما أفرزته من تشوّهات في البنى الاقتصادية والاجتماعية، تصبح السيطرة على المعدلات المنخفضة من التضخّم واستثمارها لتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي مسألة يشوبها الكثير من عدم اليقين. كما إن الفقراء في البلدان النامية هم أكثر حساسية تجاه التضخّم مما هو عليه في البلدان المتقدمة[(١١)].

من جهة أخرى، تمارس المعدلات المرتفعة من التضخّم دوراً فاعلاً في تخفيض

(٧) Atish Ghosh and Steven Phillips, «Inflation, Disinflation, and Growth,» IMF Working Paper (May 1998).

(٨) Max Gillman, Mark N. Harris and Laszlo Matyas, «Inflation and Growth: Some Theory and Evidence,» Central European University Working Paper, no. 1/2001, <http://econpapers.repec.org/cpd/2002/42_Harris_2.pdf>.

(٩) فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، عالم المعرفة؛ ١٤٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠)، ص ٢١١.

(١٠) Joseph H. Haslag, «Output, Growth, Welfare, and Inflation: A Survey,» *Economic Review*, 2nd Quarter (1997), p. 12.

(١١) William Easterly and Stanley Fischer, «Inflation and the Poor,» *Journal of Money, Credit and Banking* (April 2000), pp. 7-22.

معدلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها في تقييد الاستثمار الذي يعدّ العامل المحدّد الأوّل له. فارتفاع معدلات التضخّم، وما يسببه من انخفاض قيمة النقود، سيدفعان بالوحدات الاقتصادية باتجاه السير نحو تثبيط الميل لشراء الأصول المالية أو الاحتفاظ بالحسابات الادّخارية الذي ينعكس في نقص التمويل اللازم للاستثمار. فانخفاض نسب الادخار، كما يبين سيدراوسكيس (Sidrauskis)، في ظلّ التضخّم، سيقود إلى خفض الإضافات إلى رأس المال، ومن ثمّ خفض معدلات النمو.

كما إنَّ التضخّم بما يعنيه من ارتفاع مستمر في الأسعار يؤدي إلى شيوع حالة من عدم التأكد في حساب التكاليف الحقيقية المستقبلية، دافعة الوحدات الاقتصادية إلى التخلّي عن تلك المشاريع المتميزة بطول فترة تحقيقها النتائج، والاتجاه نحو النشاطات الاقتصادية ذات فترات استرداد رأس المال المنخفضة (كالمضاربة)، حيثُ إنَّ ارتفاع معدلات التضخّم ستدفع الموارد الاقتصادية إلى الابتعاد عن بعض القطاعات الاقتصادية، والميل نحو مجالات النشاط الاقتصادي التي تتميز بسرعة دوران رأس المال، وارتفاع معدلات الأرباح، متجاوزة مدى أهميتها ومساهمتها في توليد قيمة مضافة أو توظيف قوى عاملة جديدة.

من جانب آخر، يساهم التضخّم في تعويق عملية التنمية الاقتصادية، ومضاعفة تكلفتها، وتبديد عوائدها، من خلال تخفيض القوة الشرائية للدخل، وإضعاف الثقة بالعملة المحلية، وارتفاع الميل إلى الاستهلاك، وزيادة أعباء الديون الخارجية، ومن ثمّ تشويه مسار التنمية بجانبيها الاقتصادي والاجتماعي.

علاوة على ما تقدّم، يؤثر التضخّم سلبياً في الاقتصاد الحقيقي من خلال تأثيره غير المرغوب فيه في الكفاءة الاقتصادية عن طريق تعبئة الموارد الاقتصادية وإمكانية استخدامها بفاعلية[١٢]. وفي السياق نفسه، أوضح هانسن وكولي (Hansen and Cooley) أن انخفاض كمية العمل المستخدم استجابة للارتفاع الحاصل في نسب التضخّم سيؤدي إلى انخفاض العائد على رأس المال، ومن ثمّ انخفاض مستوى الإنتاج استناداً إلى الافتراض القائل بالارتباط الإيجابي للناتج الحدّي لرأس المال مع كمية العمل[١٣].

وقد أظهر العديد من الدراسات التجريبية الارتباط الدقيق بين معدلات التضخّم ومعدلات النمو الاقتصادي، حيث أكدت الدراسة التي أجراها البنك الدولي على ١٢٧ بلداً للفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٩٢) أنَّ ارتفاع معدلات التضخّم بما يتراوح بين ٢٠ بالمئة ـ ٢٥ بالمئة سنوياً قد سبّب انخفاضاً خفيفاً في متوسط معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن ارتفاع معدّلات التضخّم إلى ما نسبته ٢٥ بالمئة ـ ٣٠ بالمئة قد كان له انعكاس واضح في انحدار معدلات النمو، وأصبحت معدلات النمو سالبة عند مستويات التضخّم التي تزيد على النسبة المذكورة.

(١٢) رامجوبال آجاروالا، «تشوهات الأسعار والنمو،» **التمويل والتنمية** (آذار/ مارس ١٩٨٤)، ص ٣٦.

(١٣) Haslag, «Output, Growth, Welfare, and Inflation: A Survey,» p. 15.

وعند سيادة حالات ارتفاع الأسعار بما يزيد على ٤٠ بالمئة لمدّة سنتين متتاليتين، فإن أزمة التضخّم تؤدي إلى حالة الركود الاقتصادي[١٤].

كما أثبت شاري (Chari) وآخرون أن هناك ترابطاً سلبياً واضحاً بين التضخّم والنمو الاقتصادي، ويشير ليفين ورينيل (Levine and Renelt) إلى أن البلدان التي حققت معدل نمو أسرع في المتوسط عن مثيلاتها، هي البلدان التي كان لها معدل تضخّم سنوي يساوي ١٢,٣٤ بالمئة في العام، في حين أن تلك البلدان التي نمت بشكل أبطأ في المعدل كان لها معدل تضخم سنوي يساوي ٣١,١٣ بالمئة. وبيّن كلّ من روبيني وسالاي (Roubini and Salai) أن زيادة معدل التضخّم بنحو ١٠ بالمئة يؤدي إلى انخفاض معدل النمو بما يتراوح بين ٠,٥ بالمئة ـ ٠,٧ بالمئة. كما قدم إيسترلي وآخرون نتائج مشابهة لذلك[١٥].

من جانب آخر، أيّد بانو (Pano) ذلك مبيناً أن هناك آثاراً سلبية للتضخم في النمو الاقتصادي قدّر بانخفاض معدل النمو ما بين ٠,٢ بالمئة ـ ٠,٣ بالمئة لِكُلّ ١٠ بالمئة نقطة زيادة في التضخّم، في حين أشار فيشر (Fisher) إلى أن لمعدل التضخّم آثاراً سلبية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي[١٦].

**ـ القناة الثانية: التفاوت في توزيع الدخل (التضخّم ـ التباين في توزيع الدخل ـ معدل الفقر)**

يكاد يلاقي تأكيد المسارات العالمية عدّ النمو الاقتصادي القوي العامل الحاسم للحدّ من الفقر، اعترافاً كلياً مطلقاً في المقولات الحالية المتعلّقة بالفقر. وعلى رغم أن النمو الاقتصادي، وإن كان شرطاً ضرورياً مهماً لتقليص الفقر، إلا أنّه لا يعدّ شرطاً كافياً لتحقيق ذلك ما لم يقترن بسياسات اقتصادية تعيد توزيع الدخل باتجاه تقليل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وتوليد آلية مضادة لآليات الإفقار، حيثُ إنَّ ارتفاع متوسط دخل الفرد، بافتراض بقاء تفاوت المداخيل على حاله، سيقود إلى الحدّ من الفقر[١٧]، ويصبح تأثير النمو سلبياً، مما يحدث توسعاً في انتشار الفقر، كمّاً ونوعاً، عندما يصاحبه تدهور في توزيع الدخل.

يتضح مما تقدّم مدى أهمية الدور الذي يمكن أن يمارسه التباين في توزيع الدخل في

(١٤) سالم توفيق النجفي، **المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي: إشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل** (بغداد: بيت الحكمة، ١٩٩٩)، ص ٦١.

(١٥) أوس فخر الدين جويجاتي، «أثر متغيرات نقدية ومالية على النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة،» (أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٥)، ص ٥١ ـ ٥٢، و Easterly and Fischer, «Inflation and the Poor».

(١٦) João Ricardo Faria and Francisco Galrão Carneiro, «Does High Inflation Affect Growth in the Long and Short Run?,» *Journal of Applied Economics*, vol. 4, no. 1 (May 2001), p. 90.

(١٧) أي عندما يحدث انتشار تلقائي لثمار النمو في ما بين جميع الفئات الاجتماعية، وهو ما يطلق عليه نظرية «التساقط رذاذاً».

توسيع دائرة الفقر، حيث أشارت معظم الدراسات الاقتصادية إلى أن سوء توزيع الدخل والثروات شكل أحد العوامل التي ساهمت تاريخياً في ظهور الفقر وتعميقه، وأن أي محاولة لتقليص التباين في الدخول ربما يقود إلى تخفيض معدلات الفقر بصورة واضحة، وبالتالي فإن اختلال التوازن في التغيّرات الاقتصادية، التي تعمل على إعادة توزيع الدخل باتجاه تعزيز التباين، سينعكس سلباً على الفقر بحيث يزيد من معدلاته[١٨].

من هنا تنبع أهمية دور التضخّم في التأثير غير المرغوب فيه في معدلات الفقر، وذلك من خلال ما يحدثه من خلخلة للعلاقات والأوضاع الداخلية بين الطبقات والفئات المختلفة، ودفعها باتجاه تعميق التفاوت في توزيع الدخل وارتفاع درجة اللامساواة فيه، حيث يمارس التضخّم دوراً أساسياً في إعادة توزيع الدخل بين الفئات والشرائح الاجتماعية المؤلّفة للمجتمع، نتيجة ما يسببه من تفاوت نمو الدخول النقدية لتلك الفئات. وغالباً ما يكون ذلك في غير صالح الطبقات الأضعف اقتصادياً في المجتمع بعَدِّهم أقل قدرة على حماية دخولهم الحقيقية من التآكل من جراء الصدمات التضخمية مقارنة بطبقات المجتمع الأخرى، حيث إن ارتفاع معدلات التضخّم، كما يشير شيلر (Shiller)، سيعمل على خفض المستويات المعيشية للأفراد، خصوصاً لذوي الدخول المحدودة التي غالباً ما تأتي الارتفاعات التي تصيب دخولهم نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات أقل من معدلات التضخّم[١٩].

وتشير معظم المشاهدات والتجارب العملية التي طبقت على البلدان العربية ذات العجز المالي، التي تعرضت لموجات التضخّم، إلى أنّها قد شهدت عمليات واضحة لإعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات والشرائح الاجتماعية بشكل متفاوت، محدثاً ارتفاعاً في درجة اللامساواة.

ويبيّن محمّد كاظم المهاجر أن التضخّم الذي صاحب فترة الحصار الاقتصادي الظالم للعراق انعكس في إعادة توزيع الدخل والثروة باتجاه تعميق التباين بين الأغنياء والفقراء، فزاد من غنى الطبقة الأولى، وأفقر الثانية، حيث أوضح أن الارتفاع العام للأسعار صاحبه تغيّر في الأسعار النسبية، بنسب مختلفة بين السلع والخدمات، مما أدى إلى اختلاف المداخيل التي يتسلمها الأفراد بحسب مواقعهم في العملية الاقتصادية. لقد تضرّر بشكل خاص موظفو القطاع الاشتراكي والمختلط، وأصحاب الأجور المحدودة، الذين دفعتهم هذه الموجات التضخمية في التماسهم، ولاستمرار بقائهم، والعيش بالحدّ الأدنى من الكفاف، إلى بيع الأصول المادية التي يمتلكونها[٢٠].

---

(١٨) أحمد فتحي عبد المجيد، «أثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في دول نامية مختارة،» (أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٤)، ص ٣٤.

(١٩) Easterly and Fischer, «Inflation and the Poor,» p. 6.

(٢٠) محمد كاظم المهاجر، **الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج**، سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ٤ (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، ١٩٩٧)، ص ١٩ ـ ٢٠.

بناءً على ما تقدّم، يعدّ التضخّم أحد العوامل المهمة والمؤثرة في معدلات الفقر، وذلك من خلال ما يتخذه من مسارات تنعكس على معدلات النمو الاقتصادي، فتحرّكها باتجاه الانخفاض، وعلى طبيعة توزيع الدخل القومي، معزّزة تفاوته، ومعمقة عدم مساواته، باتجاهات تسير في غير صالح الفئات ذات الدخول المنخفضة والمفتقرة إلى القدرة على حماية مستوياتها المعيشية بالمقارنة مع الفئات ذات الدخول المرتفعة.

## ثالثاً: نمذجة آليات تأثير التضخّم في معدلات الفقر

بناءً على ما تقدّم، واستناداً إلى الطروحات النظرية للفقر المؤيدة بدراسات العديد من المفكّرين والاقتصاديين، ولإثبات فرضية البحث الأساسية، وبهدف صياغة تشخيص كمّي لآلية انتقال أثر التضخّم في معدلات الفقر، فقد اعتمدت مجموعة من المتغيّرات الاقتصادية كمتغيّرات توضيحية (تفسيرية) ينعكس تأثيرها على المتغيّر المعتمد، المتمثل بمعدلات الفقر لمجموعة مختلفة من البلدان النامية ذات المعدلات التضخمية المتباينة، الذي اتخذ متغيّره الصيغة التالية:

**ـ معدل الفقر** (Pov)

يشير معدل الفقر إلى أعداد الفقراء كنسبة من إجمالي عدد السكان. ويعدّ هذا المعيار أبسط وأسهل مقاييس الفقر شيوعاً وتعبيراً عن ظاهرة تفشّي الفقر وانتشاره في المجتمع، كونه يعبّر عن الأهمية النسبية للفقراء في ذلك المجتمع، كما أنّه يعدّ أكثر ملاءمة لأهداف البحث، كونه جيداً لأغراض المقارنة وتقييم آثار السياسات الخاصة بتقليص الفقر. وللحصول على قيم دقيقة وموحّدة له، فقد اعتمد على بيانات البنك الدولي الخاصة بالفقر.

أما المتغيّرات التوضيحية التي تعكس أثر التضخّم في تفسير التغيرات الحاصلة في معدلات الفقر، فقد اتخذت الصيغ التالية:

**١ ـ التضخّم** (Inf)

يعبّر عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك بعَدِّه المؤشر الاقتصادي الأكثر ملاءمة لقياس كلفة المعيشة، نتيجة اعتماده أوزاناً ثابتة لِكُلّ سلعة تعكس أهميتها النسبية في ميزانية الأسرة.

**٢ ـ معامل جيني** (Gini)

استناداً إلى عَدِّه من أكثر المقاييس الرقمية شيوعاً في الاستخدام للتعبير عن درجة التفاوت في توزيع الدخل وأسهلها فهماً، فقد اعتمد معامل جيني (Gini Coefficient) الذي يعبّر عن القيمة الجبرية لمنحنى لورنز (Lorens Curve)، ليفسر مدى تأثر التفاوت في توزيع الدخل بالتضخم، ومدى تأثيره في معدلات الفقر.

**٣ ـ معدل النمو الاقتصادي** (Rate of GDP)

نظراً إلى قابليته الواسعة في إعطاء صورة واضحة عن الأداء الكلي للاقتصاد وعَدِّه

المقياس الشامل لجميع مخرجات الدولة من السلع والخدمات، وعَدّ نموه الأساس في القضاء على الفقر، استخدم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للتعبير عن النمو الاقتصادي.

وفي إطار تقدير وتحليل آلية تأثير التضخّم في معدلات الفقر لمجموعة من البلدان النامية المتباينة في معدلات تضخّمها، واستناداً إلى الجانب النظري الذي أكد في معظم الأدبيات الاقتصادية سير معدلات التضخّم في تأثيرها في معدلات الفقر باتجاهات مباشرة، وأخرى غير مباشرة، من خلال تأثيرها في كلّ من إعادة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، فقد تمّ الاستعانة بنموذجين إحصائيين لتوضيح ذلك:

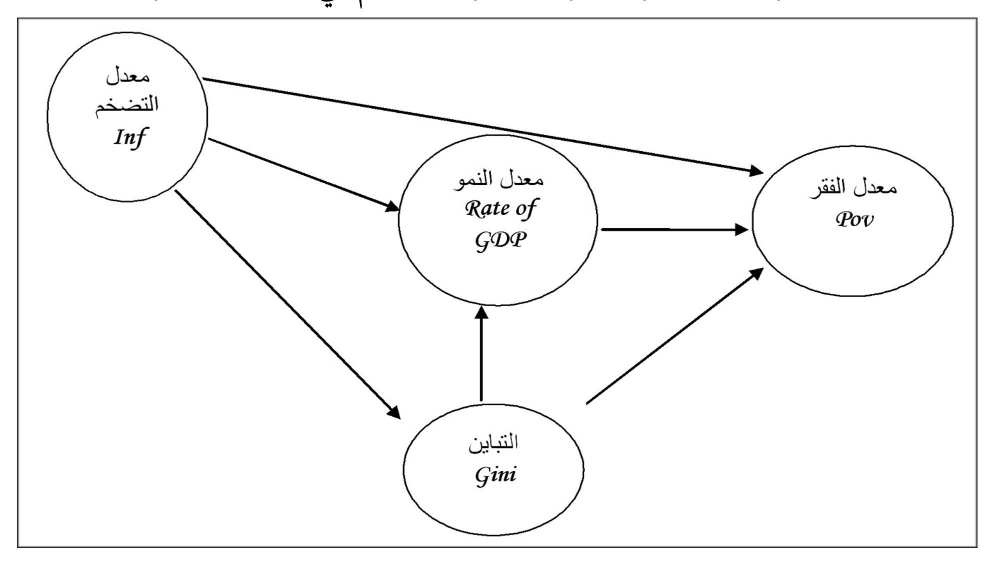
يتمثل **الأوّل** بنموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدّد والمستند إلى طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وذلك لتحديد طبيعة التأثير المباشر للمتغيرات التوضيحية في:

ـ المتغير المعتمد كما هو موضح في التوصيف الآتي: Pov = a 0 - a 1 Inf + a 2 Real of GDP - a 3 Gini

ويتمثل **الثاني** بنموذج التحليل الباثي (Path Analysis) لتقدير معلمات التأثيرات المباشرة التي يمارسها التضخّم في معدلات الفقر (التضخّم ـ الفقر)، ومقارنتها مع التأثيرات غير المباشرة عبر قناتَي التباين في توزيع الدخل (التضخّم ـ التباين ـ الفقر) والنمو الاقتصادي (التضخّم ـ النمو ـ الفقر)، كما هو موضح في الشكل الرقم (١):

**الشكل الرقم (١)**

**التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للتضخّم في معدلات الفقر**



ونظراً إلى طبيعة المتغيّرات المعتمدة في النموذج، وخصوصاً في ما يتعلق بمعدل الفقر (Pov) ومعامل جيني (Gini) كونها متغيّرات غير قابلة للقياس السنوي، وذلك للمشاكل والصعوبات التي تكتنف قياسها، فقد تمّ الاعتماد على بيانات المقطع العرضي لسبعة وأربعين بلداً نامياً، قسمت إلى ثلاث مجموعات تمتلك وفرة في بياناتها وتبايناً في معدلات تضخّمها، لتحليل مدى الاختلافات التي يلحظها هذا التباين في معدلات الفقر، كما يلي:

## ١ ـ البلدان النامية ذات معدلات التضخّم المساوية ١٠ بالمئة وأدنى[٢١]

لقد بيّنت النتائج التجريبية أن التأثيرات المباشرة للتضخم في معدلات الفقر في هذه البلدان قد اتخذت اتّجاهاً طردياً بقيمة إجمالية قدرت بـ ٠,٦٣٠٥، وهو ما جاء متوافقاً مع المنطق الاقتصادي وآراء كلّ من بليندر وبلانك[٢٢] وفيشر وإيسترلي[٢٣]في دراسة أثر التضخّم في معدلات الفقر.

كما أوضحت أن للتضخّم تأثيرات غير مباشرة (عبر قناتي التباين والنمو) سالبة في معدلات الفقر، بمعامل ـ ٠,٣٨٥٤٥، أي إن ارتفاع مستويات التضخّم سيخفض من معدلات الفقر ضمن القنوات غير المباشرة (التباين والنمو) بمعدل ٣٨,٥٤٥ بالمئة، إلا أن التأثيرات الكلية لاتجاه مستويات التضخّم كانت موجبة باتجاه زيادة معدلات الفقر في هذه البلدان، وذلك يبدو منطقياً فيما لو اتجهنا نحو مستوى أعمق من التحليل، وذلك من خلال تحليل التأثيرات غير المباشرة لمعدل التضخّم في معدلات الفقر لهذه البلدان، الذي يمرّ عبر قناتين رئيسيتين: تتمثل **الأولى** بقناة (التضخّم ـ التباين ـ الفقر)، أما **الثانية** فتتمثل بقناة (التضخّم ـ النمو ـ الفقر). فمن خلال القناة الأولى، يتضح أن للتضخم تأثيرات موجبة ومعنوية باتجاه تزايد معدل التباين في توزيع الدخل، أما محصلة التأثيرات المتحصل عليها من خلال استخدام التحليل الباثي لقناة (التباين ـ الفقر)، فقد بيّنت أن لمعدل التباين تأثيرات كلية (مباشرة وغير مباشرة) موجبة باتجاه زيادة معدلات الفقر، التي قدر معاملها بـ ٠,٠٩٨٠٦.

أما في ما يخص القناة الثانية (التضخّم ـ النمو ـ الفقر)، فقد أوضحت معادلة الانحدار أن لارتفاع مستويات التضخّم تأثيرات موجبة ومعنوية باتجاه زيادة النمو الاقتصادي في تلك البلدان، وهو ما يتفق مع الدراسة المقدمة من قبل غوش وفيليبس[٢٤]، ودراسة مانديل. وبذلك يكون النمو الاقتصادي ناتجاً من محصلة تأثيرات موجبة يولدها كلّ من معدل التضخّم ومعدلات التباين في الدخل. ولتوضيح قناة (النمو ـ الفقر) وباستخدام التحليل

(٢١) تشمل الأردن، وإندونيسيا، وأورغواي، وبوروندي، وبيلاروسيا، وتايلاندا، وترينيداد، وتوباكو، وتونس، والسعودية، وعُمان، والفيليبين، وغامبيا، وماليزيا، والمغرب، وموريتانيا، وموريشيوس، والسودان.

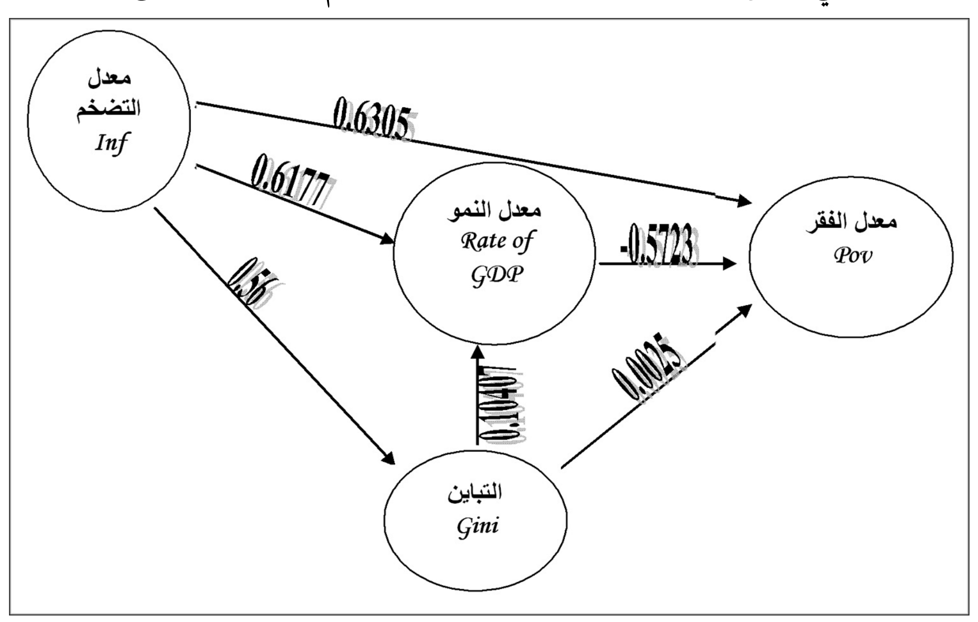
(٢٢) Blank and Blinder, «Macroeconomics, Income Distribution, and Poverty».

(٢٣) Easterly and Fischer, «Inflation and the Poor».

(٢٤) Ghosh and Phillips, «Inflation, Disinflation, and Growth».

الباثي، تبيّن أن للنمو الاقتصادي تأثيرات مباشرة سالبة في معدلات الفقر، بمعامل ـ ٠,٥٧٢٣، أي إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي سيؤدي إلى خفض الفقر في هذه البلدان، خصوصاً إذا ما وزّعت ثمار النمو بشكل أكثر عدالة بين فئات المجتمع، ولكن، كما يبدو، كانت التأثيرات الكلية التي يولدها كلّ من معدل التضخّم ومعدل التباين أكبر من معدلات النمو المتحققة في تلك الاقتصادات، مما أدى إلى أن تتجه معدلات الفقر في تلك البلدان إلى التزايد (انظر الشكل الرقم (٢)).

**الشكل الرقم (٢)**
**نتائج التحليل الباثي لقنوات (التضخّم ـ التباين ـ النمو ـ الفقر)**
**في بعض الدول النامية ذات معدلات التضخّم ١٠ بالمئة وأدنى**




## ٢ ـ البلدان النامية ذات معدلات التضخّم الأعلى من ١٠ بالمئة حتّى ٢٠ بالمئة[٢٥]

إن لمستويات التضخّم التي يتجاوز معدلها ١٠ بالمئة حتّى ٢٠ بالمئة تأثيرات مباشرة وغير مباشرة موجبة في معدل الفقر قدرت في مجملها بـ ٠,٣٧٦٨٧، أي إن زيادة معدلات التضخّم ستؤدي إلى زيادة معدلات الفقر في هذه البلدان، وهو ما يتفق وأسس التحليل الاقتصادي، وما أكدته دراسة بليندر وبلانك، وكذلك دراسة شيلر ودراسة فيشر وإيسترلي.

(٢٥) تشمل باكستان، والبرازيل، وبنما، وسورية، والتشيلي، ومصر، والسلفادور، وغانا، والكاميرون، وغواتيمالا، وليسوثو، ونيكاراغوا، والهند.

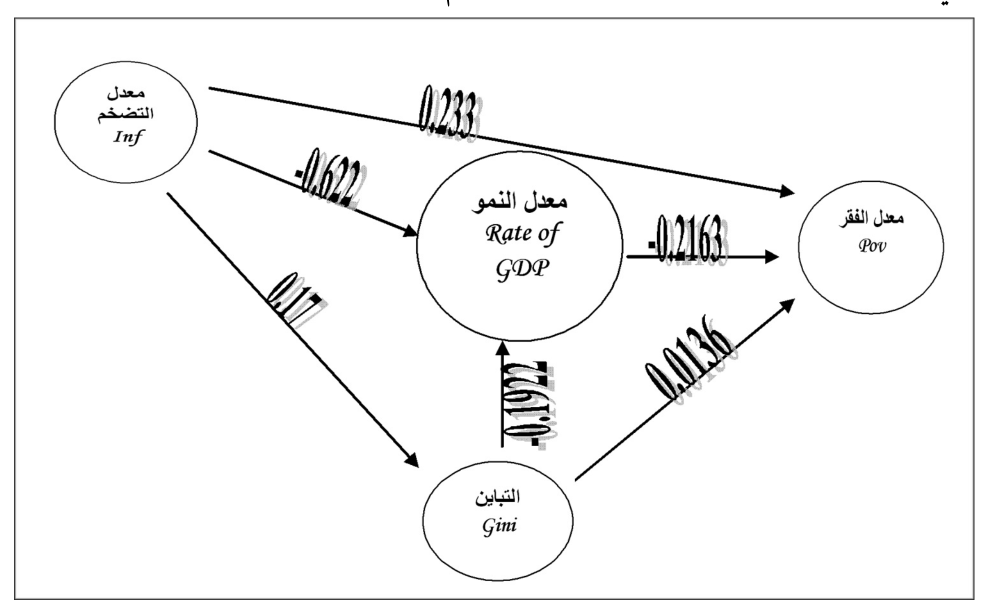
وبناءً على ما تمّ طرحه مسبقاً، فإن للتضخّم تأثيرات غير مباشرة في الفقر تمتد عبر قنوات رئيسية: تتمثل **الأولى** بقناة (التضخم ـ التباين ـ الفقر)، في حين تتمثل **الثانية** بقناة (التضخم ـ النمو ـ الفقر)، وابتداء بالقناة الأولى يتضح أن للتضخم تأثيرات موجبة في التباين الحاصل في الدخل، وأن الأخير (التباين) كانت له تأثيرات مباشرة وغير مباشرة موجبة في معدلات الفقر قدرت في مجملها بـ ٠,١١٧٦٥، وهذا يعني أن زيادة التباين الحاصل في الدخل ستولّد زيادة في معدل الفقر بمعدل ١١,٧٦٥ بالمئة.

أما في ما يخص القناة الثانية المتمثلة بـ (التضخّم ـ النمو ـ الفقر)، فنلاحظ إنَّ لمعدل التضخّم تأثيرات معنوية وسالبة في معدل النمو الاقتصادي لهذه المجموعة من البلدان (ذات معدلات تضخّم أعلى من ١٠ بالمئة حتّى ٢٠ بالمئة)، وهو ما توافق مع دراسة فيشر، وأكدته دراسة هانسن وكولي ودراسة سيدروسكي، بينما أظهرت نتائج التحليل الباثي أن لمعدل النمو آثاراً سلبية مباشرة وغير مباشرة قدرت في مجملها بـ ـ ٠,٣٨٩٨٤، ويعني ذلك أن تزايد النمو الاقتصادي سيؤدي إلى تخفيض معدل الفقر، إلا أن النمو الاقتصادي غير المتسارع يعدّ غير كافٍ في هذه البلدان من أجل تحجيم دور معدلات التضخّم والتباين الحاصل في الدخل بين الأفراد، مما أدى في محصلتها إلى تزايد معدلات الفقر نتيجة للآثار التي يحدثها التضخّم من جانب، وسوء توزيع ثمار النمو من جانب آخر (انظر الشكل الرقم (٣)).

**الشكل الرقم (٣)**

**نتائج التحليل الباثي لقنوات (التضخّم ـ التباين ـ النمو ـ الفقر)**

**في بعض الدول النامية ذات معدلات التضخّم الأعلى من ١٠ بالمئة حتّى ٢٠ بالمئة**



## ٣ ـ البلدان النامية ذات معدلات التضخّم الأعلى من ٢٠ بالمئة[٢٦]

لقد أظهرت نتائج المجموعة الثالثة من البلدان النامية، التي تواجه معدلات تضخمية تتجاوز ٢٠ بالمئة، ومن خلال تتبع التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لأثر معدلات التضخّم في الفقر، أن لمعدل التضخّم تأثيرات موجبة ومباشرة في معدلات الفقر التي تقدر بـ ٠,٥٩٥٠، أي إن ارتفاع مستويات التضخّم سيؤدي إلى زيادة معدلات الفقر في هذه البلدان، وهو ما يؤكّده التحليل الاقتصادي المستند إلى الطروحات النظرية للفقر. بينما كان لمستويات التضخّم في هذه البلدان التي تتجاوز الـ ٢٠ بالمئة تأثيرات سالبة غير مباشرة تولدت عبر قنوات تباين الدخل والنمو الاقتصادي قدرت بـ ـ ٠,٠٠٥٠٣، وربما يعود ذلك إلى طبيعة التأثيرات المتولدة عن التضخّم في كلّ من النمو الاقتصادي والتباين في الدخل، وبالتالي قنواتهما المؤدية إلى الفقر في هذه البلدان، فابتداء بقناة (التضخم ـ النمو ـ الفقر) نلاحظ إن لمعدل التضخّم تأثيرات موجبة في النمو الاقتصادي لهذه البلدان قدرت بـ ٠,٠١٩٧، أي إن ارتفاع النمو الاقتصادي كان مقترناً بزيادة معدلات التضخّم في هذه البلدان.

ومن الجدير بالملاحظة، ومن نتائج التحليل الباثي الموضحة في الشكل الرقم (٤) يتضح أن للتباين في الدخل تأثيرات موجبة في النمو الاقتصادي لهذه البلدان أيضاً قدرت بـ ٠,٠٢٠٧، في حين أوضحت النتائج أن معدلات الفقر تتجه إلى التزايد مع زيادة النمو الاقتصادي، ويبدو أن ذلك يعود إلى التأثيرات التي يحدثها التضخّم المرتفع في توسيع حجم التباين الحاصل في الدخل لهذه البلدان، وهو ما يشكّل عائقاً للوصول إلى توزيع أمثل لثمار النمو بين الفقراء، مما يؤدي إلى تزايد معدلات الفقر على الرغم من ارتفاع نسب النمو الاقتصادي (وخاصة في ظلّ عدم معنوية تأثير التضخّم في معدلات الفقر)، مما قد يحيد من تأثيرات النمو الاقتصادي باتجاه خفض الفقر.

أما في ما يتعلق بقناة (التضخّم ـ التباين ـ الفقر)، فقد اتضح إن لمعدل التضخّم آثاراً سلبية في تباين الدخل، أي أن ارتفاع مستويات التضخّم سيحدث تأثيره باتجاه خفض التباين في الدخل، وكما يبدو فإن تأثيره قد حدث ضمن الطبقات الاجتماعية الواقعة فوق خطّ الفقر مباشرة وليس دونه، مما أدى إلى أن يكون للتباين تأثيرات موجبة ومعنوية باتجاه زيادة معدلات الفقر، وخاصة في ظلّ معدلات التضخّم المرتفعة التي تعانيها هذه البلدان (انظر الشكل الرقم (٤)).

وتأسيساً على كلّ ما تقدّم، يعدّ التضخّم أحد العوامل الرئيسيّة التي يمكن أن تساهم في رفع معدلات الفقر بعَدِّه أحد أسوأ أشكال الضريبة، وأكثرها قسوة على فئات المجتمع التي تتصف بمحدودية دخولها، وانخفاض مستوياته، خصوصاً في ظلّ تناقص قدرة هذه الفئات

(٢٦) تشمل: الأرجنتين، وإستونيا، وبولندا، وفنزويلا، والمكسيك، وهنغاريا، وكينيا، وسري لانكا، والبيرو، وكولومبيا، ولبنان، ومنغوليا، والدومينيكان، والجزائر، والمكسيك، ورومانيا.

على حماية نفسها، ومقاومة التضخّم، مقارنة مع فئات المجتمع ذات الدخول المرتفعة، حيث يمارس التضخّم تأثيراته المهمة في معدلات الفقر من خلال تأثيراته المباشرة وغير المباشرة عبر قناتي التباين في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، وهو ما يستلزم من صنّاع السياسات النقدية والمالية معالجة التضخّم وإدارته بالشكل الذي يعيد توزيع الدخل، ليس باتجاهات مناقضة لمصالح الفئات الأكثر فقراً، وتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي يتساقط ثمارها بصورة أكثر ميلاً باتجاه تلك الفئات، بعَدِّها القناتين التي يمكن للتضخّم أن يمارس فيهما تأثيره في معدلات الفقر ■

**الشكل الرقم (٤)**
**نتائج التحليل الباثي لقنوات (التضخّم ـ التباين ـ النمو ـ الفقر)**
**في بعض البلدان النامية ذات معدلات التضخّم الأعلى من ٢٠ بالمئة**

